

## انتهاء حملة الانتخابات البرلمانية في الجزائر وسط مخاوف من المقاطعة

الجزائر - انتهت الحملة الدعائية للانتخابات التشريعية المقررة في 12 يونيو في الجزائر وسط مخاوف متصاعدة من المقاطعة وهو ما دفع أحزاب الموالاة (الداعمة للسلطة) إلى حث الناخبين على المشاركة بكثافة في هذا الاستحقاق الذي يرفضه جزء كبير من المعارضة والحراك الشعبي المناهض للنظام القائم.

وتتمت دعوة حوالي 24 مليون ناخب لاختيار 407 نائب جديد بمجلس الشعب الوطني (مجلس النواب، الغرفة الأولى بالبرلمان) السبت لمدة خمس سنوات.

وعلينهم التصويت على ما يقرب من 1500 قائمة أكثر من نصفها لمرشحين "مستقلين" أي ما يعادل أكثر من 13 ألف مرشح.

وهذه المرة الأولى التي يتقدم فيها هذا العدد الكبير من المرشحين المستقلين ضد منافسين تؤيدهم أحزاب سياسية، فقدت مصداقيتها إلى حد كبير وخملت المسؤولية عن الأزمة السياسية الخطيرة التي تمر بها الجزائر.

ويمكن لهؤلاء المرشحين الجدد، ذوي الانتماء الغامض، ترسيخ أنفسهم بقوة جديدة داخل المجلس المقبل، بدعم من السلطة بحثاً عن شرعية جديدة في بلد يمر بأزمة، على خلفية التورات الاجتماعية والاقتصادية.

أما الفائزون في الانتخابات التشريعية الأخيرة (2017) جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، شركاء في التحالف الرئاسي الذي دعم الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة فقد فقدوا مصداقيتهم اليوم.

وحتى آخر لحظة، حثت الأحزاب الموالية للحكومة ووسائل الإعلام الرسمية الناخبين على "المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التي تعتبر حاسمة لاستقرار البلاد".

ولخصت صحيفة الوطن اليومية الناطقة بالفرنسية الصادرة الثلاثاء، الحملة الانتخابية التي بدأت في 20 مايو، بأنها "كانت نشطة في الفضاء الافتراضي"، لكنها "كانت حجوة إلى حد ما في الفضاء العام".

فقد جرت الحملة الانتخابية دون عوائق كبيرة ولكن دون حماسة، ولم تحشد الجماهير في مناخ من القمع المتزايد ضد أي صوت معارض.

ويقع ما لا يقل عن 214 من سجناء الرأي خلف القضبان في الجزائر، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، واجه المرشحون في الكثير من الأحيان قاعات شبيهة فارغة، مما جعل النظام يخشى من نقص الاهتمام من قبل الناخبين يوم الاقتراع.

وتلخص النقاش والجدل على مواقع التواصل الاجتماعي فقط حول تصريحات عنصرية تستهدف النساء للجزائر.



عمر بلخير  
يجب فرض عقاب جزائي على من يحاول منع ممارسة حق الانتخاب

المرشحات والهجمات اللغزية من قبل رئيس حزب إسلامي ضد منطقة القبائل (شمال شرق).

وتخشى السلطات من مقاطعة جديدة للناخبين في منطقة القبائل، وخصوصاً أنهم متمرّدون تقليدياً على السلطة المركزية، حيث كانت المشاركة تقترب من الصفر تقريباً خلال الاستحقاقات الانتخابية السابقة في 2019 و2020.

وليس من المستبعد تكرار مثل هذا السيناريو، وخصوصاً أن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (علماني) وجبهة القوى الاشتراكية (يسار)، الحزبان الأكثر حضوراً في المنطقة لن يشاركا في الاقتراع.

وطالب وزير الاتصال والمتحدث باسم الحكومة عمر بلخير في حديث لصحيفة "أوريزون" الحكومية الناطقة بالفرنسية بوجوب "فرض عقاب جزائي وباقصى طريقة على كل عمل يرمي إلى منع المواطنين من ممارسة حق أساسي هو الفعّل الانتخابي" ما يعكس المخاوف من مقاطعة الاستحقاق.

ومن جهة أخرى، قررت الأحزاب الإسلامية المرخص لها المشاركة في الاقتراع من أجل "المساهمة في القطعية والتغيير المنشود" مستفيدة من تراجع الأحزاب التقليدية الداعمة للسلطة على غرار حزب جبهة التحرير الوطني.

وقال عبدالرزاق مقرّي، رئيس حركة مجتمع السلم الإخوانية إنه "جاهز للحكم" في حال تحقيق النصر.

وعلى الرغم من إخفاقات مروعين في الانتخابات الرئاسية لعام 2019 والاستفتاء الشعبي على الدستور في العام 2020 اللذين تميزا بامتناع قياسي عن التصويت فإن النظام الجزائري المدعوم من الجيش مصمم على تطبيق "خارطة الطريق" الانتخابية، بغض النظر عن مطالب الحراك (دولة القانون والانتقال الديمقراطي والعدالة المستقلة... الخ).

ويستعنى النظام بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون إلى التخلص نهائياً من الحركة الاحتجاجية الشعبية غير المسبوقة التي ولدت في فبراير 2019 والتي تدعو إلى تغيير جذري في "النظام" السياسي القائم منذ الاستقلال في عام 1962.

وتقول الحكومة إنها استجابت للمطالب الرئيسية للمظاهرات "في وقت قياسي" وتصف ناشطي الحراك بأنهم "خليط مضاد للثورة" الشعبية خدمة لـ "أطراف أجنبية" معادية للجزائر.

وإلى جانب قادة الحراك الشبابي في رأيه حيث أشادت بالقرار مقررة بأنه تأخر، لا يعتبر وجود قاض فيها غير وجوبي بمقتضى القانون معتبره قراراً تاريخياً ومهما وجريئاً، ونحن كقنابة القضاة التونسيين كنا سابقين في الدعوة إلى هذا القرار حتى إبان تشكيل الحكومة الحالية عند لقائنا برئيس الحكومة في المشاورات التي قام بها".

وأضافت "كنا قد قلنا له إنه في ظل هذه الفترة ورغم ما يتميز به القضاة من خبرة وكفاءة وهم رجالات دولة رأينا أنه ضروري إبعاد القضاة عن التعيينات في المناصب السياسية وأخر بيان لنا كان في 28 نوفمبر 2020 كنا دعونا إلى إيقاف التعيينات في المناصب الوزارية أو أي منصب أحر وإيضاً إنهاء الإلحاق لأن ذلك أضر بالقضاء التونسي".

وتشدت العمري على أن "هذه الخطوات ليست تشكيكاً في القضاة بل العكس هي حماية لهم، صحيح هو قرار متاخر لكنه صائب وهذا الأهم، ومن يريد استقلالية القضاء التونسي لا يشكل ولا في التوقيت ولا في أهداف هذا القرار خاصة في هذه الفترة التي تنامت فيها

الجزائر - انتهت الحملة الدعائية للانتخابات التشريعية المقررة في 12 يونيو في الجزائر وسط مخاوف متصاعدة من المقاطعة وهو ما دفع أحزاب الموالاة (الداعمة للسلطة) إلى حث الناخبين على المشاركة بكثافة في هذا الاستحقاق الذي يرفضه جزء كبير من المعارضة والحراك الشعبي المناهض للنظام القائم.

وتتمت دعوة حوالي 24 مليون ناخب لاختيار 407 نائب جديد بمجلس الشعب الوطني (مجلس النواب، الغرفة الأولى بالبرلمان) السبت لمدة خمس سنوات.

وعلينهم التصويت على ما يقرب من 1500 قائمة أكثر من نصفها لمرشحين "مستقلين" أي ما يعادل أكثر من 13 ألف مرشح.

وهذه المرة الأولى التي يتقدم فيها هذا العدد الكبير من المرشحين المستقلين ضد منافسين يؤيدهم أحزاب سياسية، فقدت مصداقيتها إلى حد كبير وخملت المسؤولية عن الأزمة السياسية الخطيرة التي تمر بها الجزائر.

ويمكن لهؤلاء المرشحين الجدد، ذوي الانتماء الغامض، ترسيخ أنفسهم بقوة جديدة داخل المجلس المقبل، بدعم من السلطة بحثاً عن شرعية جديدة في بلد يمر بأزمة، على خلفية التورات الاجتماعية والاقتصادية.

أما الفائزون في الانتخابات التشريعية الأخيرة (2017) جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، شركاء في التحالف الرئاسي الذي دعم الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة فقد فقدوا مصداقيتهم اليوم.

وحتى آخر لحظة، حثت الأحزاب الموالية للحكومة ووسائل الإعلام الرسمية الناخبين على "المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التي تعتبر حاسمة لاستقرار البلاد".

ولخصت صحيفة الوطن اليومية الناطقة بالفرنسية الصادرة الثلاثاء، الحملة الانتخابية التي بدأت في 20 مايو، بأنها "كانت نشطة في الفضاء الافتراضي"، لكنها "كانت حجوة إلى حد ما في الفضاء العام".

فقد جرت الحملة الانتخابية دون عوائق كبيرة ولكن دون حماسة، ولم تحشد الجماهير في مناخ من القمع المتزايد ضد أي صوت معارض.

ويقع ما لا يقل عن 214 من سجناء الرأي خلف القضبان في الجزائر، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، واجه المرشحون في الكثير من الأحيان قاعات شبيهة فارغة، مما جعل النظام يخشى من نقص الاهتمام من قبل الناخبين يوم الاقتراع.

وتلخص النقاش والجدل على مواقع التواصل الاجتماعي فقط حول تصريحات عنصرية تستهدف النساء للجزائر.

### مطلب ملء

لكن رئيسة نقابة القضاة التونسيين أميرة العمري لا تسأير الشبابي في رأيه حيث أشادت بالقرار مقررة بأنه تأخر، لا يعتبر وجود قاض فيها غير وجوبي بمقتضى القانون معتبره قراراً تاريخياً ومهما وجريئاً، ونحن كقنابة القضاة التونسيين كنا سابقين في الدعوة إلى هذا القرار حتى إبان تشكيل الحكومة الحالية عند لقائنا برئيس الحكومة في المشاورات التي قام بها".

وأضافت "كنا قد قلنا له إنه في ظل هذه الفترة ورغم ما يتميز به القضاة من خبرة وكفاءة وهم رجالات دولة رأينا أنه ضروري إبعاد القضاة عن التعيينات في المناصب السياسية وأخر بيان لنا كان في 28 نوفمبر 2020 كنا دعونا إلى إيقاف التعيينات في المناصب الوزارية أو أي منصب أحر وإيضاً إنهاء الإلحاق لأن ذلك أضر بالقضاء التونسي".

وتشدت العمري على أن "هذه الخطوات ليست تشكيكاً في القضاة بل العكس هي حماية لهم، صحيح هو قرار متاخر لكنه صائب وهذا الأهم، ومن يريد استقلالية القضاء التونسي لا يشكل ولا في التوقيت ولا في أهداف هذا القرار خاصة في هذه الفترة التي تنامت فيها

الجزائر - انتهت الحملة الدعائية للانتخابات التشريعية المقررة في 12 يونيو في الجزائر وسط مخاوف متصاعدة من المقاطعة وهو ما دفع أحزاب الموالاة (الداعمة للسلطة) إلى حث الناخبين على المشاركة بكثافة في هذا الاستحقاق الذي يرفضه جزء كبير من المعارضة والحراك الشعبي المناهض للنظام القائم.

وتتمت دعوة حوالي 24 مليون ناخب لاختيار 407 نائب جديد بمجلس الشعب الوطني (مجلس النواب، الغرفة الأولى بالبرلمان) السبت لمدة خمس سنوات.

وعلينهم التصويت على ما يقرب من 1500 قائمة أكثر من نصفها لمرشحين "مستقلين" أي ما يعادل أكثر من 13 ألف مرشح.

وهذه المرة الأولى التي يتقدم فيها هذا العدد الكبير من المرشحين المستقلين ضد منافسين يؤيدهم أحزاب سياسية، فقدت مصداقيتها إلى حد كبير وخملت المسؤولية عن الأزمة السياسية الخطيرة التي تمر بها الجزائر.

ويمكن لهؤلاء المرشحين الجدد، ذوي الانتماء الغامض، ترسيخ أنفسهم بقوة جديدة داخل المجلس المقبل، بدعم من السلطة بحثاً عن شرعية جديدة في بلد يمر بأزمة، على خلفية التورات الاجتماعية والاقتصادية.

أما الفائزون في الانتخابات التشريعية الأخيرة (2017) جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، شركاء في التحالف الرئاسي الذي دعم الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة فقد فقدوا مصداقيتهم اليوم.

وحتى آخر لحظة، حثت الأحزاب الموالية للحكومة ووسائل الإعلام الرسمية الناخبين على "المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التي تعتبر حاسمة لاستقرار البلاد".

ولخصت صحيفة الوطن اليومية الناطقة بالفرنسية الصادرة الثلاثاء، الحملة الانتخابية التي بدأت في 20 مايو، بأنها "كانت نشطة في الفضاء الافتراضي"، لكنها "كانت حجوة إلى حد ما في الفضاء العام".

فقد جرت الحملة الانتخابية دون عوائق كبيرة ولكن دون حماسة، ولم تحشد الجماهير في مناخ من القمع المتزايد ضد أي صوت معارض.

ويقع ما لا يقل عن 214 من سجناء الرأي خلف القضبان في الجزائر، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، واجه المرشحون في الكثير من الأحيان قاعات شبيهة فارغة، مما جعل النظام يخشى من نقص الاهتمام من قبل الناخبين يوم الاقتراع.

وتلخص النقاش والجدل على مواقع التواصل الاجتماعي فقط حول تصريحات عنصرية تستهدف النساء للجزائر.

الجزائر - انتهت الحملة الدعائية للانتخابات التشريعية المقررة في 12 يونيو في الجزائر وسط مخاوف متصاعدة من المقاطعة وهو ما دفع أحزاب الموالاة (الداعمة للسلطة) إلى حث الناخبين على المشاركة بكثافة في هذا الاستحقاق الذي يرفضه جزء كبير من المعارضة والحراك الشعبي المناهض للنظام القائم.

وتتمت دعوة حوالي 24 مليون ناخب لاختيار 407 نائب جديد بمجلس الشعب الوطني (مجلس النواب، الغرفة الأولى بالبرلمان) السبت لمدة خمس سنوات.

وعلينهم التصويت على ما يقرب من 1500 قائمة أكثر من نصفها لمرشحين "مستقلين" أي ما يعادل أكثر من 13 ألف مرشح.

وهذه المرة الأولى التي يتقدم فيها هذا العدد الكبير من المرشحين المستقلين ضد منافسين يؤيدهم أحزاب سياسية، فقدت مصداقيتها إلى حد كبير وخملت المسؤولية عن الأزمة السياسية الخطيرة التي تمر بها الجزائر.

ويمكن لهؤلاء المرشحين الجدد، ذوي الانتماء الغامض، ترسيخ أنفسهم بقوة جديدة داخل المجلس المقبل، بدعم من السلطة بحثاً عن شرعية جديدة في بلد يمر بأزمة، على خلفية التورات الاجتماعية والاقتصادية.

أما الفائزون في الانتخابات التشريعية الأخيرة (2017) جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، شركاء في التحالف الرئاسي الذي دعم الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة فقد فقدوا مصداقيتهم اليوم.

وحتى آخر لحظة، حثت الأحزاب الموالية للحكومة ووسائل الإعلام الرسمية الناخبين على "المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التي تعتبر حاسمة لاستقرار البلاد".

ولخصت صحيفة الوطن اليومية الناطقة بالفرنسية الصادرة الثلاثاء، الحملة الانتخابية التي بدأت في 20 مايو، بأنها "كانت نشطة في الفضاء الافتراضي"، لكنها "كانت حجوة إلى حد ما في الفضاء العام".

فقد جرت الحملة الانتخابية دون عوائق كبيرة ولكن دون حماسة، ولم تحشد الجماهير في مناخ من القمع المتزايد ضد أي صوت معارض.

ويقع ما لا يقل عن 214 من سجناء الرأي خلف القضبان في الجزائر، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، واجه المرشحون في الكثير من الأحيان قاعات شبيهة فارغة، مما جعل النظام يخشى من نقص الاهتمام من قبل الناخبين يوم الاقتراع.

وتلخص النقاش والجدل على مواقع التواصل الاجتماعي فقط حول تصريحات عنصرية تستهدف النساء للجزائر.

## مساع لتحديد القضاة عن الصراع السياسي في تونس

### مجلس القضاء العدلي يقرر إنهاء إلحاق القضاة بالمؤسسات العليا للدولة



### مطلب ملء

لكن رئيسة نقابة القضاة التونسيين أميرة العمري لا تسأير الشبابي في رأيه حيث أشادت بالقرار مقررة بأنه تأخر، لا يعتبر وجود قاض فيها غير وجوبي بمقتضى القانون معتبره قراراً تاريخياً ومهما وجريئاً، ونحن كقنابة القضاة التونسيين كنا سابقين في الدعوة إلى هذا القرار حتى إبان تشكيل الحكومة الحالية عند لقائنا برئيس الحكومة في المشاورات التي قام بها".

وأضافت "كنا قد قلنا له إنه في ظل هذه الفترة ورغم ما يتميز به القضاة من خبرة وكفاءة وهم رجالات دولة رأينا أنه ضروري إبعاد القضاة عن التعيينات في المناصب السياسية وأخر بيان لنا كان في 28 نوفمبر 2020 كنا دعونا إلى إيقاف التعيينات في المناصب الوزارية أو أي منصب أحر وإيضاً إنهاء الإلحاق لأن ذلك أضر بالقضاء التونسي".

وتشدت العمري على أن "هذه الخطوات ليست تشكيكاً في القضاة بل العكس هي حماية لهم، صحيح هو قرار متاخر لكنه صائب وهذا الأهم، ومن يريد استقلالية القضاء التونسي لا يشكل ولا في التوقيت ولا في أهداف هذا القرار خاصة في هذه الفترة التي تنامت فيها

الجزائر - انتهت الحملة الدعائية للانتخابات التشريعية المقررة في 12 يونيو في الجزائر وسط مخاوف متصاعدة من المقاطعة وهو ما دفع أحزاب الموالاة (الداعمة للسلطة) إلى حث الناخبين على المشاركة بكثافة في هذا الاستحقاق الذي يرفضه جزء كبير من المعارضة والحراك الشعبي المناهض للنظام القائم.

وتتمت دعوة حوالي 24 مليون ناخب لاختيار 407 نائب جديد بمجلس الشعب الوطني (مجلس النواب، الغرفة الأولى بالبرلمان) السبت لمدة خمس سنوات.

وعلينهم التصويت على ما يقرب من 1500 قائمة أكثر من نصفها لمرشحين "مستقلين" أي ما يعادل أكثر من 13 ألف مرشح.

وهذه المرة الأولى التي يتقدم فيها هذا العدد الكبير من المرشحين المستقلين ضد منافسين يؤيدهم أحزاب سياسية، فقدت مصداقيتها إلى حد كبير وخملت المسؤولية عن الأزمة السياسية الخطيرة التي تمر بها الجزائر.

ويمكن لهؤلاء المرشحين الجدد، ذوي الانتماء الغامض، ترسيخ أنفسهم بقوة جديدة داخل المجلس المقبل، بدعم من السلطة بحثاً عن شرعية جديدة في بلد يمر بأزمة، على خلفية التورات الاجتماعية والاقتصادية.

أما الفائزون في الانتخابات التشريعية الأخيرة (2017) جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، شركاء في التحالف الرئاسي الذي دعم الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة فقد فقدوا مصداقيتهم اليوم.

وحتى آخر لحظة، حثت الأحزاب الموالية للحكومة ووسائل الإعلام الرسمية الناخبين على "المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التي تعتبر حاسمة لاستقرار البلاد".

ولخصت صحيفة الوطن اليومية الناطقة بالفرنسية الصادرة الثلاثاء، الحملة الانتخابية التي بدأت في 20 مايو، بأنها "كانت نشطة في الفضاء الافتراضي"، لكنها "كانت حجوة إلى حد ما في الفضاء العام".

فقد جرت الحملة الانتخابية دون عوائق كبيرة ولكن دون حماسة، ولم تحشد الجماهير في مناخ من القمع المتزايد ضد أي صوت معارض.

ويقع ما لا يقل عن 214 من سجناء الرأي خلف القضبان في الجزائر، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، واجه المرشحون في الكثير من الأحيان قاعات شبيهة فارغة، مما جعل النظام يخشى من نقص الاهتمام من قبل الناخبين يوم الاقتراع.

وتلخص النقاش والجدل على مواقع التواصل الاجتماعي فقط حول تصريحات عنصرية تستهدف النساء للجزائر.

تكريس مبادئ الاستقلالية والحياد والنأي بالسلطة القضائية عن جميع التجاذبات السياسية وبالمحافظة على سمة القضاء والقضاة وكرامتهم والنأي بهم عن حملات التشكيك والتنشويه ومحاوله الزج بهم في الصراعات السياسية وانسجاماً مع الدور الموكل للمجلس الأعلى للقضاء بمقتضى أحكام الدستور والقانون الأساسي المنظم له في ضمان حسن سير القضاء واحترام استقلاله".

وبالرغم من أنه لاقي ترحيباً واسعاً من قبل جهات سياسية وقضائية، إلا أن جهات أخرى رأت في القرار تكريساً للاستقلالية السياسي دون المزيد من التوضيح.

وقال الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشاذلي إنه "كان يُفهم من تصريح قرار مجلس القضاء العدلي هو محاولة للنأي بالقضاء عن الصراعات السياسية".

واستدرك في تدوينة بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"، "لكن التوقيت والصفة الاستعجالية للبلاغ الصادر في هذا الشأن يعززان الشكوك حول واقع الزج بالقضاء كباقي المؤسسات في معركة النفوذ والإصطفاء الذي أنهك الدولة".

الجزائر - انتهت الحملة الدعائية للانتخابات التشريعية المقررة في 12 يونيو في الجزائر وسط مخاوف متصاعدة من المقاطعة وهو ما دفع أحزاب الموالاة (الداعمة للسلطة) إلى حث الناخبين على المشاركة بكثافة في هذا الاستحقاق الذي يرفضه جزء كبير من المعارضة والحراك الشعبي المناهض للنظام القائم.

وتتمت دعوة حوالي 24 مليون ناخب لاختيار 407 نائب جديد بمجلس الشعب الوطني (مجلس النواب، الغرفة الأولى بالبرلمان) السبت لمدة خمس سنوات.

وعلينهم التصويت على ما يقرب من 1500 قائمة أكثر من نصفها لمرشحين "مستقلين" أي ما يعادل أكثر من 13 ألف مرشح.

وهذه المرة الأولى التي يتقدم فيها هذا العدد الكبير من المرشحين المستقلين ضد منافسين يؤيدهم أحزاب سياسية، فقدت مصداقيتها إلى حد كبير وخملت المسؤولية عن الأزمة السياسية الخطيرة التي تمر بها الجزائر.

ويمكن لهؤلاء المرشحين الجدد، ذوي الانتماء الغامض، ترسيخ أنفسهم بقوة جديدة داخل المجلس المقبل، بدعم من السلطة بحثاً عن شرعية جديدة في بلد يمر بأزمة، على خلفية التورات الاجتماعية والاقتصادية.

أما الفائزون في الانتخابات التشريعية الأخيرة (2017) جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، شركاء في التحالف الرئاسي الذي دعم الرئيس السابق عبدالعزیز بوتفليقة فقد فقدوا مصداقيتهم اليوم.

وحتى آخر لحظة، حثت الأحزاب الموالية للحكومة ووسائل الإعلام الرسمية الناخبين على "المشاركة بقوة في هذه الانتخابات التي تعتبر حاسمة لاستقرار البلاد".

ولخصت صحيفة الوطن اليومية الناطقة بالفرنسية الصادرة الثلاثاء، الحملة الانتخابية التي بدأت في 20 مايو، بأنها "كانت نشطة في الفضاء الافتراضي"، لكنها "كانت حجوة إلى حد ما في الفضاء العام".

فقد جرت الحملة الانتخابية دون عوائق كبيرة ولكن دون حماسة، ولم تحشد الجماهير في مناخ من القمع المتزايد ضد أي صوت معارض.

ويقع ما لا يقل عن 214 من سجناء الرأي خلف القضبان في الجزائر، بحسب اللجنة الوطنية للإفراج عن المعتقلين.

وخلال الأسابيع الثلاثة الماضية، واجه المرشحون في الكثير من الأحيان قاعات شبيهة فارغة، مما جعل النظام يخشى من نقص الاهتمام من قبل الناخبين يوم الاقتراع.

وتلخص النقاش والجدل على مواقع التواصل الاجتماعي فقط حول تصريحات عنصرية تستهدف النساء للجزائر.

### الحاجة ملحة لوقف تداخل القضاة بالسياسة

«توقيت القرار يعزز الشكوك حول الزج بالقضاء في معركة النفوذ والإصطفاء».

عصام الشاذلي  
الأمين العام للحزب الجمهوري

أميرة العمري  
رئيسة نقابة القضاة التونسيين

القرار تاريخي لأنه يكرس استقلالية القضاء المتضرر من الصراع السياسي».

ويرر المجلس هذا القرار بـ"حرصه على

## الحكومة الإسبانية تعقد الأزمة مع الرباط بمراكمة الأخطاء الدبلوماسية

البلدين، بعدما ساهمت في تعرض المغرب لأفعال استفزازية من قبل حكومتها غير المسؤولة والتي أخلت بمبادئ التعاون وحسن الجوار".

رشيد لزرقي  
لا يمكن لمدرسيد التغطية على إخفاقاتها بإقحام بروكسل

وأفاد لزرقي، بأنه "لا يمكن للحكومة الإسبانية التغطية على إخفاقاتها في تدبير أزمتهما مع المغرب، بإقحام الاتحاد الأوروبي في مشكل كانت مدريد هي المسؤولة عنه سواء بإدخال زعيم البوليساريو أو وقفها من قضية الصحراء والموقف المتلبس من أدوار المغرب في موضوع الهجرة".

وتراهن الحكومة الإسبانية على الاتحاد الأوروبي في انتزاع إدانة المغرب في ما يتعلق بمشكل القاصرين بالدول الأوروبية، إذ وبإيعاز من نواب إسبان

وأضاف "محاولات إقحام الاتحاد الأوروبي في الأزمة مع إسبانيا، وجعل الهجرة محورا لها لن يغير شيئاً، وهو هروب إلى الأمام".

وأوضح أنه لا يمكن لإسبانيا رفض الانفصال داخلياً في إشارة إلى إقليم كتالونيا، وتشجيعه في بلد جارٍ في إشارة إلى إقليم بوريطة في أعقاب إعلان مدريد رفضها مراجعة موقفها من قضية الصحراء المغربية في خطوة ستؤجج الخلاف بين الطرفين لاسيما أن إسبانيا باتت تراهن على إدانة من الاتحاد الأوروبي للمغرب بشأن ملف القاصرين المغاربة.

وأكدت وزيرة الخارجية الإسبانية أرانشا غونزاليس لايّا أن موقف مدريد من قضية الصحراء هو "سياسة دولة، ولهذا فهو ثابت، وهذه الحكومة لم تغيّر، وبصراحة لن تغيّره؛ لأنها ترتكز على مبادئ غير قابلة للتجزئة، مثل الدفاع عن التقدير واحترام الشرعية الدولية، وهما ركيزتا العمل الدبلوماسي".

أندج الرباط بتوظيف "قاصرين" في أزمة الهجرة غير النظامية، للضغط على مدريد. واستبق المغرب هذه المناورة عندما وجّه العاهل المغربي الملك محمد السادس، أمراً بإعادة كل القصر المغاربة الذين لا يوجد معهم مرافق ودخلوا الاتحاد الأوروبي بطريقة غير شرعية.

وذكر رشيد العبيدي رئيس المجموعة النيابية لحزب "الإصالة والمعاصرة" (مركز أحزاب المعارضة)، من الذهاب إلى منزله في الجزائر مع الاتحاد الأوروبي، في ظل تحريض إسباني، مؤكداً أن علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي "جيدة والمشاكل مع إسبانيا ينبغي أن تحل بشكل نهائي".

ورأى العبيدي أن "إسبانيا ضربت بعرض الحائط المبادئ التي كانت تتغنّى بها في التزاماتها بالمواثيق الدولية ومواثيق حقوق الإنسان.. واستقبلها لرئيس البوليساريو هو إعلان مرحلة جديدة من العلاقات مع المغرب".

الزراع حول الصحراء المغربية ما يعقد الأزمة بين الرباط ومدريد.

وقال بوريطة خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده مع وزير الخارجية المجري بيتر سيارتو في الرباط إن "إسبانيا تحاول أن تجعل الأزمة (القائمة بين البلدين) مع الاتحاد الأوروبي، وهذا الأمر لن يؤدي إلى حلها".

والتزامات إسبانيا بتغيير موقفها بشأن

الزراع حول الصحراء المغربية ما يعقد الأزمة بين الرباط ومدريد.

وقال بوريطة خلال مؤتمر صحافي مشترك عقده مع وزير الخارجية المجري بيتر سيارتو في الرباط إن "إسبانيا تحاول أن تجعل الأزمة (القائمة بين البلدين) مع الاتحاد الأوروبي، وهذا الأمر لن يؤدي إلى حلها".



تكررات إسبانيا تعقد الأزمة